

مذكرة الرئيس - الاجتماع الثامن لمجموعة العمل الأولى التابعة للجنة المؤتمر المعنية
بمتابعة التقييم الخارجي المستقل

الاثنين 31 مارس/آذار، 2008، الساعة 9.30 - 17.30

Vic Heard، الرئيس

(1) العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال الدعم المؤسسي للتنمية الزراعية: لاحظ الأعضاء أن هذا مجال مهم وجد فيه التقييم الخارجي المستقل تدهورا مطردا في قدرة المنظمة وميزتها النسبية وأن الإدارة وافقت على هذا التحليل وأيدت توصيات التقييم الخارجي المستقل تأييدا مطلقا. وينبغي أن للدور الذي تضطلع به المنظمة الآن أن يكون دور الحفز والتيسير، مع العمل أيضا على مستوى السياسات العالمية. وبصفة محددة؛

(أ) هناك ثغرة في التعليم العالي والبحوث في مجال الزراعة، لاسيما في أفريقيا جنوبي الصحراء. إلا أنه ليس للمنظمة سوى القليل من الخبرة المخصصة لهذه القضية والنزر اليسير بين الموارد لمواجهةها. وقد وافقت مجموعة صغيرة من الأعضاء مخصصة لهذه المسألة على الاجتماع بممثلي أمانة المنظمة لبحث ما يمكن للمنظمة القيام به في دورها التيسيري في هذا الصدد؛

(ب) مازال التدريب والإرشاد والدعم الشامل للمزارعين في عملية التعلم من المجالات المهمة التي كان للمنظمة فيها تأثير له دلالاته في البلدان النامية. وقد أيد الأعضاء اقتراح التقييم الخارجي المستقل بدراسة أوجه القوة وجوانب الضعف في المدارس الحقلية للمزارعين وغير ذلك من الأساليب بغية تعبئة الشركاء لتهيئة السياسات والنهج اللازمة لبناء القدرات ونقل المعارف؛

(ج) ينبغي للمنظمة أن تركز دورها المحدود في مجال بناء قدرات البحوث على إقامة شبكات من المؤسسات، شاملة الجامعات؛

(د) إن النهج الجديد الذي تتبعه المنظمة إزاء تنمية المشروعات التجارية الزراعية مع التركيز على المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة هو نهج جدير بالدعم، وخاصة من أجل تعزيز النمو في الاقتصاد وفرص العمل في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، تم التشديد على دور الحكومات في التيسير والتنظيم ورسم السياسات. ولاحظ الأعضاء أن الإدارة قد وافقت على أن المنظمة لا تتمتع بميزة نسبية في تكنولوجيا تجهيز المنتجات الزراعية وأن الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعد مركزية في أهميتها لتعزيز الصناعات الزراعية. وساد اتفاق على أنه ينبغي تقييم نتائج النهج الجديد بعد فترة مناسبة من الزمن؛

(هـ) ينبغي مواصلة العمل بشأن التمويل الريفي بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفي سياق تنمية المشروعات التجارية الزراعية. كما ينبغي متابعة العمل في مجال التسويق كجزء من قيمة المشروعات الزراعية التجارية.

(2) أولويات ومعايير توزيع الموارد في العمل الفني للمنظمة: كرر الأعضاء الإعراب عن الأولوية التي يولونها لقطاعات الإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك والحراجه فضلا عن سياسات الأغذية والتغذية، في حين أكد عدة أعضاء من جديد أهمية دور المنظمة بالنسبة للمحاصيل: وكان هناك اتفاق على تخصيص الأولوية الأولى لدعم السياسات وبناء القدرات، بما في ذلك السياسات والقدرات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا لزيادة الإنتاج. أما فيما يخص معايير تحديد الأولويات فقد تم تأكيد الموافقة السابقة على المعايير التي اقترحها التقييم الخارجي المستقل (مع الاتفاق على أن احتمال وجود دعم خارج عن الميزانية ليس معيارا في ذاته، ومع ملاحظة أن التقييم الخارجي المستقل لم يقترح ذلك كمعيار أولى ولكن كاعتبار يراعى في موازنة استخدام

موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية (الفقرة 1204 هـ) لتحديد الأولويات، وفي تحديد الأولويات، لاحظ الأعضاء:

(أ) أهمية الأولويات الإقليمية وارتباطها بالشواغل العالمية الرئيسية؛
(ب) ضرورة القيام بتحليل، يجرى من القمة إلى القاعدة، للاحتياجات وللمزايا النسبية للمنظمة، وهو تحليل يقوم على الاقتراحات المقدمة من القاعدة إلى القمة بشأن الاستراتيجيات وإمكانية تأثير هذه الاستراتيجيات على الأولويات (لاحظ الأعضاء في هذا السياق أن من الجاري إعداد الاستراتيجيات لكل القطاعات، ما عدا دور المنظمة في تطوير المحاصيل، واقتروا إعداد استراتيجية في هذا المجال على أن تسعى هذه الاستراتيجية إلى معالجة القضايا التي حددها التقييم الخارجي المستقل).

(3) **الأهداف الاستراتيجية:** من الضروري أن يجري الآن إعداد أهداف استراتيجية يمكن لشئى الاستراتيجية والمواضيع ذات الأولوية أن ترتبط بها في عناصر الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل.

(4) **أهداف الدول الأعضاء:** قدمت الإدارة، بناء على ما طلب منها، ورقة، للنظر فيها، تتضمن تحسينات ممكنة وتحديثات للأهداف العالمية للأعضاء (مرفقة). وقد تضمنت التعديلات المقترحة تنقيحات للأهداف وديباجة تعبر عن أهمية الأهداف الإنمائية للألفية والقضايا التي حددها الأعضاء، مثل تغير المناخ وفرص الحصول على الطعام. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، ساد اتفاق على أن الأهداف تمثل غاية المرامي التي ينبغي أن تسهم المنظمة في تحقيقها في إطار تتناسب فيه الوسائل مع الغايات وأن الإدارة قد استجابت لطلب الأعضاء تعديل الأهداف أخذة تعليقاتهم السابقة في الاعتبار. إلا أن التقييم الخارجي المستقل لم يقدم اقتراحات لتعديل الصيغة التي تعبر عن الأهداف، رغم إمكانية الحصول على ردود فعل إضافية من العواصم، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

(أ) أن الأهداف، كما ترد في الإطار الاستراتيجي الصادر في 1999، مازالت مناسبة دون تعديل. فقد صمدت لاختبار الزمن كما أن صيغتها كانت محل مفاوضات جرت بعناية وتوازن حدد بدقة؛
(ب) إن الإطار الاستراتيجي سيتضمن قسماً يرسم الخطوط العامة ومن ثم فليست هناك حاجة إلى ديباجة محددة.

(5) **المواضيع ذات الأولوية:** استأنف الأعضاء مناقشة المواضيع ذات الأولوية، مركزين على علاقتها بالأهداف الثلاثة للمنظمة ومراميتها الاستراتيجية وأنشطتها. وأشار الأعضاء إلى أن المناقشة السابقة اعتبرت أن المواضيع ينبغي أن تكون مجالات ذات أولوية لتركيز المنظمة، وأن تكون محددة زمنياً كما ينبغي توخي المرونة في تجديدها وتعيينها. وساد اتفاق على أن من شأن المواضيع ذات الأولوية أن تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكنها لا تنمهي معها. ورأى الأعضاء أن تكون المواضيع:

(أ) "معالم بارزة" توفر أدوات الاتصال والدعوة بشأن الأعمال الكبرى، مما يحسن فرص المنظمة في اجتذاب الموارد الخارجة عن الميزانية على سبيل استكمال موارد البرنامج العادي؛
(ب) من شأنها أن تيسر الحصول على التمويل بموارد خارجة عن الميزانية أخف قيوداً ومجمعة من عدة مصادر، وفقاً لإعلان باريس، وأن تيسر ممارسة الأجهزة الرئاسية الرقابة على استخدام هذه الموارد بحيث يكون متماسياً مع الأولويات المتفق عليها؛

- ج) شاملة لعدة مجالات، دون أن تقتصر في كل الحالات على ذلك، وعلى سبيل المثال فإن موضوع سبل العيش يشمل عدة مجالات لكن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد تخص مجالاً محدداً بالذات؛
- د) محدودة في عددها كي تحقق هدفها كأداة لتركيز الموارد وحشدها والإعلام عن استخدامها، رغم أن التوجيه الذي أتاحتها توصية التقييم الخارجي المستقل بستة مواضيع قد يكون مفرط في التحديد وأن بعض الموارد الخارجة عن الميزانية قد تحشد أيضاً لأغراض أخرى؛
- هـ) ذات مدة محدودة بما يتماشى والخطة المتوسطة الأجل، إلا أنه يمكن تجديدها أو تعديلها وينبغي أن يكون لها أهداف ومؤشرات واضحة.
- (6) تم الاتفاق على أن يجري تعيين المواضيع ذات الأولوية في مجموعة العمل جنباً إلى جنب مع النظر في الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

الملحق 1: ورقة مقدمة من الإدارة عن معايير توزيع الموارد

- (1) المعايير :
- (أ) دعم الأهداف العالمية للأعضاء وفقاً للمهمة المنوطة بالمنظمة وأهدافها الاستراتيجية
- (ب) التعبير عن أولويات الأعضاء
- (ج) إثبات الميزة النسبية – مقابل الجهات المنافسة والجهات البديلة لتوريد الخدمات – للمنظمة وسجل إنجازاتها؛

- (2) المعلومات المتعلقة بالأولويات المبرمجة:
- (أ) تحليل الاحتياجات والميزة النسبية للمنظمة: إنشاء وصلة إلى أولويات الأعضاء وفقاً لتوجيهات مجموعة العمل؛
- (ب) الرؤية الشاملة والأهداف الرئيسية: كيفية إسهامها في الأهداف العالمية، والعناصر النموذجية للأهداف الاستراتيجية، والأطر الزمنية، وتحويل التركيز، حيثما اقتضى الأمر ذلك؛
- (ج) النتائج الرئيسية المتوقعة والمستفيدين: مراعاة الأداء السابق والتحويل المقترح في هذا المجال؛
- (د) قضايا التنفيذ: طرق العمل الجديدة، كالشراكات على سبيل المثال.

(3) الاستراتيجيات (الشريحة 1):

- الدعوة والاتصال
- سياسات واستراتيجيات المساعدة في التنمية
- البيانات الأساسية والإحصاءات؛
- بناء القدرات
- الطوارئ والانعاش
- الاستثمار
- إدارة المعرفة
- الشراكات
- إدارة البيئة والموارد الطبيعية
- مصائد الأسماك
- الغابات

(4) الاستراتيجيات (الشريحة 2):

- السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالأغذية والتغذية
- تقييم المنظور الجنساني وتمكين المرأة
- الدعم المؤسسي للتنمية الزراعية
- العمل المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- الأراضي والتربة
- الشؤون القانونية

- نقل وتوجيه تكنولوجيا الإنتاج
- تكنولوجيا الإنتاج والإدارة المتكاملة للآفات
- الإنتاج الحيواني
- المياه والري

الملحق 2: ورقة مقدمة من الإدارة عن الأهداف العالمية

تنقيح ممكن للأهداف العالمية للأعضاء المحددة في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000-2015

أولا - معلومات أساسية

يحدد الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000-2015 الأهداف العالمية للأعضاء على النحو التالي:

"... ثلاثة أهداف عالمية مترابطة تهتم بها المنظمة على وجه الخصوص لمساعدة الدول الأعضاء:

- (أ) أن يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، لضمان خفض عدد من يعانون من نقص التغذية المزمّن إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015؛
- (ب) المساهمة المتواصلة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات، في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاه لجميع الناس؛
- (ج) صون الموارد الطبيعية وتحسينها واستخدامها المستدام، بما في ذلك موارد الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة."

وقد تدارست مجموعة العمل الأولى ورقة موجزة عن التنقيح الممكن لهذه الأهداف خلال اجتماعها في 29 يناير/كانون الثاني 2008 وخلصت إلى ما يلي:

"طلب الأعضاء من الإدارة أن تصوغ مشروع اقتراح لمناقشته في الاجتماع المقبل المقرر عقده في مارس/آذار (وفقا لجدول الاجتماعات). ولو حظ أن الصيغة الحالية للأهداف قد تم التفاوض عليها بعناية ويلزم توخي العناية عند إعادة صياغتها. وتشمل الاعتبارات الإضافية التي طرحت في هذا الصدد:

- (أ) الدور الممكن للديباجة تدرج قبل الأهداف ويمكن أن تتضمن تأملات في: الحاجة إلى عمل جماعي فعال؛ ودلالة تغير المناخ؛ وأهمية التنمية؛ والأهداف الإنمائية للألفية بما فيها أهمية الاعتبارات الجنسانية واحتياجات الأطفال (رغم أنه كان من الواضح أن هناك تقسيما للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة وأن المنظمة لن تعالج الأهداف الإنمائية للألفية بالتساوي)؛
- (ب) ما إذا كان مفهوم الحصول على الغذاء الكافي، الوارد في الهدف 1، في حاجة إلى توسيعه بعض الشيء. واقترح بعض الأعضاء أيضا زيادة تقريب هذا الهدف من الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية نظرا للعلاقة الوثيقة بين الغذاء الكافي والتغذية والفقر؛
- (ج) آثار تغير المناخ سواء في نطاق الأهداف أو في الديباجة؛
- (د) زيادة التوفيق بين صياغة الأهداف الثلاثة وصياغة الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (هـ) زيادة النظر في التوقيت والأهداف. وتم الاتفاق، في هذا الصدد، على أن الأهداف ينبغي أن تكون تطلعية، رغم أن إجراءات الإطار الاستراتيجي ستكون متماشية مع خطة العمل المتوسطة الأجل البالغة مدتها ست سنوات. وفي هذا الصدد، كان الرأي أن المدى الزمني المحدد للأهداف الإنمائية لعام 2015 مازال صالحا إلا أنه يمكن أيضا إدراج منظور أبعد مدى."

• واستنادا إلى الملاحظات الأولية التي أبدتها مجموعة العمل الأولى، وبعد مراعاة وجهات نظر الإدارة، ترد فيما يلي صياغة معدلة تحتفظ بعدد وجوه الأهداف العالمية الحالية مع إجراء تعديلات محدودة فقط في الصياغة مع إضافة بعض الاعتبارات الأخرى في الديباجة.

وقد ترغب مجموعة العمل في التصدي لمسألتين لدى نظرها في إمكانية إعادة صياغة الهدف الأول:

- هل مازال الإطار الزمني للهدف الأول مناسباً، نظراً للاتجاهات التي تكشفها مؤخراً فضلاً عن تلك المتوقعة، والتي تختلف عن الاتجاهات التي أسفرت عنها الفترة 1998-1999؟

- يشير الهدف الأول إلى تخفيض عدد من يعانون الجوع، في حين يشير الهدف الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية إلى نسبة التخفيض، فهل ينبغي الإبقاء على الصيغة الأصلية؟

وحسبما طلبت مجموعة العمل الأولى أيضاً، يرد تجميع موجز في الملحق عن نتائج الأحداث الدولية الرئيسية التي حدثت منذ وضع الأهداف العالمية الحالية.

ثانياً - إعادة الصياغة الممكنة للأهداف العالمية

تم بيان التعديلات الممكن إدخالها على النص الحالي عن طريق وضع خطوط تحت النص (النصوص الإضافية) أو شطب النصوص (النصوص المحذوفة).

يدرك الأعضاء الحاجة إلى توافر إتساق السياسة العامة لدى اتخاذ الإجراءات الجماعية والوطنية في مجالات اختصاص المنظمة على ألا يغيب عن الببال الترابط بين الأغذية والزراعة والقطاعات الأخرى، وينبغي لهذه الإجراءات أن تعالج التحديات المتزايدة مثل تغير المناخ وشحة المياه، وتحقيق أقصى فائدة للدوائر المعنية في المنظمة من التقدم العلمي والمستجدات التقنية، وأن تتساق مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المتوقع حدوثها في المناطق الريفية، وأن تولي الاهتمام الواجب للمساواة بين الجنسين واحتياجات الجماعات المعرضة وتعزيز العمالة الريفية.

وعلى ذلك، يسهم الأعضاء في ثلاثة أهداف عالمية مترابطة تركز المنظمة جهودها على وجه الخصوص لمساعدتهم في تحقيقها:

أ - توافر الأغذية الكافية والأمنة والمغذية بالقدر الكافي والحصول العادل عليها من جميع الناس في جميع الأوقات لضمان خفض عدد الذين يعانون من نقص الأغذية المزمن بمقدار النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015 وكفالة استمراره في الانخفاض؛

ب - الإسهام المستمر للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما في ذلك الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات، مع توجيه اهتمام رئيسي للتخفيف من وطأة الفقر وضمان المساهمات الأساسية من هذه القطاعات في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفاهة الجميع؛

ج - صون الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وتحسينها واستخدامها المستدام.

الملحق

نتائج الأحداث الدولية الرئيسية – تجميع موجز

وضعت الأهداف العالمية للأعضاء المتضمنة في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000-2015 خلال الفترة المالية 1998-1999. وترد فيما يلي صورة موجزة لنتائج الأحداث الدولية الرئيسية، مع التركيز، على وجه الخصوص، على تلك التي عقدت منذ تلك الفترة. وقد استمدت المعلومات من مصادر منظومة الأمم المتحدة وبصورة أساسية من وثيقة أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بهدف أن تنقل للقطاعات المهتمة العريضة، وبطريقة موجزة قدر المستطاع، ما تشير إليه الآن الدوائر الحكومية للأمم المتحدة على أنه "الأهداف والالتزامات والاستراتيجيات التي اتفق عليها خلال المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة منذ عام 1990".

معلومات أساسية

عقدت سلسلة من المؤتمرات ومؤتمرات القمة منذ عام 1990 تحت إشراف منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن منتديات منظومة الأمم المتحدة كانت تسعى، من حيث الجوهر، منذ فترة طويلة إلى دعم المناقشات المتعلقة بالسياسات الدولية، فإن هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدت في فترات لاحقة كانت استثنائية من حيث الاستجابة لنداءات القادة من كثير من البلدان لتحديد القيم ووضع الأهداف وبلورة الاستراتيجيات واعتماد برامج العمل في مختلف نواحي التنمية. وأفضت إلى ما يمكن اعتباره رؤية مشتركة غير مسبوقة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي والإجراءات اللازمة لمواجهتها. وكانت هذه الأحداث تتضمن بصفة عامة عمليات تشاركية دقيقة، واتفق خلالها على إعلانات خاصة بالسياسات الهامة. فعلى سبيل المثال، اعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة للألفية في عام 2000 عدد من الأهداف والغايات المحددة زمنياً. وقد تم تجميع الكثير منها فيما بعد في الأهداف الإنمائية للألفية مما ساعد كثيراً في الحفاظ على قوة الدفع الرامية إلى تلبية احتياجات أشد سكان العالم فقراً (انظر قائمة الأهداف الإنمائية للألفية في صيغة مختصرة في نهاية هذا الملحق).

وقد أصبح ينظر إلى هذه المجموعة الشاملة من الأهداف والالتزامات والاستراتيجيات التي نجمت عن ذلك والتي تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً منها على أنها "جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية". ويستخدم هذا الأخير بوصفه إطاراً مشتركاً على الصعيد الدولي للتنمية، والإجراءات التي تتخذ على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. ويغطي جدول الأعمال قضايا مترابطة تتراوح بين الفقر والجوع، والمساواة بين الجنسين، والاندماج الاجتماعي، والصحة، والسكان، وفرص العمل والتعليم وبين حقوق الإنسان، والبيئة والتنمية المستدامة والتمويل والحوكمة. ويعالج كذلك قضايا أكثر "منهجية" مثل التأثيرات التفاضلية للعولمة وعدم المساواة بين البلدان وداخلها، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن المسائل ذات الطابع السياسي الأكبر مثل الصلات بين التنمية والصراع.

وثمة عنصران تخرجان عن محتوى "جدول الأعمال" منذ بداية وضعه. أولاً، الاهتمام الجوهري بالعدالة والمساواة فيما بين جميع الأشخاص بوصفهم من البشر وبصفتهم مواطنين. وهذا هو الذي جعل المجتمع المدني، بطرق شتى، يجتمع حول العمليات التشاركية الأساسية للأمم المتحدة. فقد أشركت القمم والمؤتمرات كلها أصحاب الشأن الرئيسيين: الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتمثل إحدى النتائج الإيجابية لذلك في تكوين شراكة عالمية للتنمية مقترنة بإطار للمساءلة المتبادلة يعترف بها الآن على أنها عنصر أساسي في تحقيق التقدم صوب الأهداف الإنمائية.

عرض عام انتقائي للأحداث

وضع مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي عقد تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة عام 1996 هدف خفض أعداد السكان الذين يعانون من نقص الأغذية في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015. وخلال مؤتمر القمة الذي عُقد للمتابعة عام 2002، اعتمدت الحكومات بالإجماع إعلانا يحث على الوفاء بالتعهد السابق بخفض أعداد الجوعى إلى نحو 400 مليون نسمة بحلول عام 2015.

وكان المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك عام 2002 حدثا مرموقا من حيث الطابع العريض لجدول أعماله، وحجم التعاون في التحضير له، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومشاركة طائفة عريضة من دوائر الأعمال وغيرها من منظمات المجتمع المدني. والتزمت الحكومات في "توافق مونتيري" والنظام المتعدد الأطراف بالعمل من أجل تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الموارد من القطاع الخاص، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة والديون وحوكمة النظام الاقتصادي العالمي.

وفي نفس العام (2002)، اعتمدت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ خطة تنفيذ طموحة، وأعدت التأكيد على أن الإدارة المستدامة لموارد العالم الطبيعية تمثل هدفا جامعا للمجتمع الدولي.

وتناولت أحداث أخرى ضمن مواضيع هامة أخرى: الأبعاد الاجتماعية المتباينة للتنمية والقضايا والاتفاقات التجارية، والاحتياجات الخاصة لمجموعات من البلدان (البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية التي لا تطل على البحار).

ويستحق عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك جمعية الألفية عام 2000 ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الاهتمام من حيث مستوى الحضور فيهما وعالمية جدول أعمالهما. فقد كان الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الأول يتسم بالقوة السياسية حيث اعتمده قادة من 189 بلداً في حين تشكل الأهداف الإنمائية للألفية موجزا لبعض الالتزامات الرئيسية التي قطعتها جمعية الألفية على نفسها، وصمم مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 ليكون منتدىا لمتابعة كل من جمعية الألفية والمؤتمرات العالمية الأخرى.

وتؤكد وثيقة نتائج القمة الأخيرة بصورة قاطعة تصميم الحكومات على ضمان التحقيق الكامل وحسن التوقيت للغايات والأهداف التي اتفق عليها في مؤتمرات وقمم منظومة الأمم المتحدة الرئيسية. وبأسلوب آخر، فإن جميع الغايات والأهداف المتفق عليها دولياً تحمل موافقة كل من الحدث الذي تحددت فيه في أول الأمر ومؤتمر القمة لعام 2005. وأكدت نفس وثيقة النتائج "الدور الحيوي الذي اضطلعت به مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحة، وفي تكوين رؤية عريضة للتنمية وتحديد الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة".

الخطوط الرئيسية "لجدول الأعمال"

لا يمكن أن تحدد هذه الورقة الموجزة الطائفة العريضة الكاملة للقضايا التي تناولتها جميع الأحداث الدولية المشار إليها أعلاه، فضلاً عن الاتجاه المعقد للإجراءات المتفق عليها. ومع ذلك، تبذل فيما يلي محاولة لنقل بعض الخطوط الرئيسية ذات الصلة بجدول الأعمال على النحو التالي:

الملكية الوطنية

تتمثل إحدى التوصيات التي تحدد بأكثر قدر من الإصرار في القمم والمؤتمرات العالمية في ضرورة أن تتولى البلدان المسؤولية الكاملة عن تنميتها. فالمسؤولية عن التنمية الوطنية هي نتاج ضروري للسيادة. فالنتيجة الطبيعية لذلك هي أن كل بلد له الحرية في تحديد استراتيجيته الخاصة بالتنمية، أي لا يقتصر الأمر على تكيفها مع الظروف القطرية بل أن تعد وتنفذ تحت قيادة الحكومة. ومن الضروري أن تقبل جميع الجهات المانحة وجهات الإقراض مبدأ الملكية القطرية للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

الجمع بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

ثمة موضوع ثان يتكرر يتمثل في أهمية ضمان الاتساق. ففي حين ركزت القمم والمؤتمرات المواضيعية على قضايا معينة، ولمس مجالات أخرى بالنظر إلى وجود علاقات مشتركة قوية فيما بين جميع المجالات، فإن مؤتمري القمة العالميين لعامي 2000 و2005 جمعا هذه القضايا معا في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية الذي ووفق عليه بتوافق الآراء. غير أنه جرى التسليم أيضا بأن هذا الاتساق صعب التحقيق في الواقع العملي. وتناولت الأحداث العالمية هذه المشكلة بأن شددت بوضوح على تنوع الأهداف ذات الأولوية المتقدمة، وحثت في نفس الوقت على توجيه الاهتمام إلى التركيز الخاص لكل حدث. وعلى ذلك، فإن كلاً من الأحداث "الاجتماعية" و"البيئية" سلّمت بأن التنمية الاقتصادية عنصر أساسي في الأمن الاقتصادي، إلا أنها دفعت بأن الرفاهة البشرية تتطلب أيضا الاعتراف بضرورات التقدم الاجتماعي والاستدامة الإيكولوجية.

الحاجة إلى أطر "تمكينية"

يتمثل أحد أبعاد الشراكة الدولية التي أقيمت من خلال القمم والمؤتمرات العالمية في عدم التغاضي عن تحديد الظروف التي يتعين على البلدان ذاتها أن تدعمها لضمان تحقيق ثمار الإجراءات الإنمائية الأكثر تحديدا. بما في ذلك الدعم من المجتمع الدولي. ولذا جرى تحديد طائفة عريضة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الظروف بوصفها جزءا أساسيا من البيئة "التمكينية".

السياسات الاقتصادية الكافية

عندما تضطلع قوى السوق والقطاع الخاص بدور رئيسي في التنمية، تكتسي السياسات الاقتصادية أهمية خاصة وذلك جزئيا لأن بوسعها تقديم إسهام مباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية، إلا أنها تؤثر كذلك في الإجراءات التي يتخذها الأفراد والشركات والمشاركون الآخرون في الاقتصاد. ولذا أكدت القمم والمؤتمرات العالمية أهمية السياسات الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

ضمان التقدم الاجتماعي

تناولت القمم والمؤتمرات بصورة مستفيضة المكونات الرئيسية "للتقدم الاجتماعي" مثل التعليم والتدريب وتحسين الصحة، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة الطبيعية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيرها من الأمراض الرئيسية والإسكان والمأوى، والمياه والتصاح، وتدبير الحماية الاجتماعية، لاسيما لفائدة أفراد المجتمع المعرضين والمحرومين ومكافحة إساءة استعمال العقاقير.

ضمان العدالة الاجتماعية والإدماج

سعت القمم والمؤتمرات إلى تناول العناصر الرئيسية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية والإدماج مثل المساواة والتخفيف من وطأة الفقر، والمساواة بين الجنسين وحماية الأطفال، وفرص تنمية الشباب، ودعم كبار السن، والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، وإيلاء الاهتمام الواجب للاجئين والمشردين داخليا، والعنصرين الأكثر صلة مباشرة باختصاصات المنظمة وهما تحسين التغذية والحد من الجوع.

استدامة البيئة

حددت القمم والمؤتمرات المجالات الرئيسية للاستدامة البيئية، أي أنماط الاستهلاك والإنتاج المكيفة، ومعالجة تأثيرات تغير المناخ وتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة، ومكافحة التصحر، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الأساسية مثل الغابات والمحيطات بالاقتران مع تدابير للحد من الكوارث والتأهب لمواجهةها.

البيئة الدولية التمكينية

سلّمت الأحداث العالمية بأن الكثير من العقبات التي تواجه التنمية هي عقبات تقع خارج نطاق البلدان، وخاصة البلدان النامية الأكثر ضعفا. وعلى ذلك عملت على معالجة نقص الموارد المالية، مخاطر الانتقال الدولي للأزمات المالية، زيادة المديونية الخارجية، الصعوبات في التنسيق الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي، التأثيرات المتوقعة للسياسات التجارية للبلدان الأكثر تقدما، تكلفة أو عدم كفاية نقل التكنولوجيا، والصعوبات في الحركة الدولية لليد العاملة. واستكشفت وسائل تعزيز تدفقات رأس المال الخاص الخارجي والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومصادر التمويل المبتكرة، والتأثيرات الإيجابية والسلبية لتدفقات الهجرة عبر الحدود الدولية، وتعزيز فرص التجارة الدولية وتيسير نقل التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات.

الحد من عدم المساواة بين البلدان

بذلت جهود خاصة للاعتراف بالاحتياجات الخاصة لمجموعات معينة من البلدان، أي البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية التي لا تطل على بحار. وجرى بصورة مستمرة تأكيد الأولوية الممنوحة لأفريقيا.

الأهداف الإنمائية للألفية

(في صورة موجزة)

- 1: استئصال الفقر المدقع والجوع
- 2: تقديم التعليم الابتدائي للجميع
- 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- 4: خفض عدد الوفيات من الأطفال
- 5: تحسين صحة الأمهات
- 6: مكافحة فيروس نقص المناعة الطبيعية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة والملاريا وسائر الأوبئة
- 7: ضمان استدامة البيئة
- 8 - إنشاء شراكة عالمية لأغراض التنمية